

أحكام القرآن

لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي

٤٦٨ هـ — ٥٤٣ هـ

تحقيق

علي محمد البجاوي

القسم الأول

طبعة جديدة فيها زيادة شرح
وضبط وتحقيق

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدىَ لولا أن هدانا الله .

وبعد فهذا كتاب « أحكام القرآن » لابن العربى ، وهو من أمهات كتب الشريعة واللغة والتفسير .

عرض فيه المؤلف آيات الأحكام مرتبة على حسب ورودها فى السور ، وعقّب على كل آية بما يستخلص منها من أحكام .

وهو ـ فى أثناء ذلك ـ عالم محقق يعرف أسرارَ العربية ، ويربط آيات القرآن بعضها ببعض ، ويُورد الأحاديث المؤيدة للحكم ، ويوثقها أو يجرح المحدثين بها .

والـكتابُ بهذا ـ يُعَدّ من أمهات الـكتب التى تبين أسرار القرآن ، ومآخذ الأحكام.

وقد رأت « دار إحياء الـكتب العربية » نشر هذا الـكتاب فى طبعة علمية محققة ، حين رأته مطبوعاً ، لم تضبط آياته ، ولم تخرّج أحاديثه ، ولم يحقق على مخطوطة ، وحين رأت حاجة العلماء والباحثين إلى الانتفاع به.

وعهدت إلىّ إخراجه ، فبحثت عن النسخ الخطية للـكتاب ، فعثرت على ثلاث مخطوطات له فى دار الـكتب ، رجعتُ إليها فى تحقيقه ، فـكانت نعم المعين .

وكان عملى فى هذا الـكتاب أنى رجعت إلى هـذه المخطوطات وجعلتها مرجعى الأول ، ثم أكملتُ الآيات ،ودللت على موضعها من السورة بالإشارة فى الهوامش إلى رقمها من سورتها ، ثم خرجت الأحاديث ، وقابلت نصوصه بكتب التفسير التى نقلت عنه ، وبخاصة القرطبى .

هذا إلى ضبطٍ يزيل اللبس ، وشرحٍ يساعد على الفهم . وسأفصّل القول - فى آخر الكتاب - عن وصف النسخ ، وما قمت به فى تحقيق الكتاب ، وأعرض ترجمة المؤلف ، وثبتا بكتبه ، وحديثاً أطول عن الكتاب .

والله أرجو أن يسدد خطانا ، ويهدينا سبيل الرشاد ، وينفع بالكتاب بقدر ما بذلنا من جهد وقصدنا من خير .

هـــذا ما كتبته فى تقديم الطبعة الأولى ، ثم كتبت فى ترجمة ابن العربى ، وكتابه « أحكام القرآن » ، ومخطوطات الكتاب فى تلك الطبعة :

١ — ابن العربى*

١ - نسبه ومولده :

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربى المعافرى الإشبيلى المالكى ، يكنى أبا بكر .

وكان مولده ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ثمانٍ وستين وأربعمائة .

٢ - أبوه :

وأبوه أبو محمد من فقهاء بلدة إشبيلية ورؤسائها .

سمع فى بلده من أبى عبد الله بن منظور ، وأبى محمد بن خزرج .

وبقرطبة من أبى عبـد الله محمد بن عتاب ، وأبى مروان بن سراج ، وحصلت له عند أصحاب إشبيلية رياسة ومكانة .

فلما انقضت دولتهم خرج إلى الحج مع ابنه القاضى أبى بكر يوم الأحد مستهلّ ربيع الأول سنة خمس وثمانين وأربعمائة ؛ وسِنُّ القاضى أبى بكر إذ ذاك نحو سبعة عشر عاما .

(*) الوفيات ، والصلة ، وطبقات الحفاظ للسيوطى ، والأعلام للزركلى .

٣ ـ ثقافته ورحلته مع أبيه ، وشيوخه :

كان القاضي قد تأدب ببلده ، وقرأ القراءات، فلقى بمصر أباالحسن الخلعى ، وأباالحسن ابن مشرف ، ومهديا الوراق ، وأبا الحسن بن داود الفارسى .

ولقى بالشام أبا نصر المقدسى ، وأبا سعيد الزنجانى ، وأبا حامد الغزالى ، وأبا سعيد الرهاوى ، وأبا القاسم بن أبى الحسن المقدسى ، والإمام أبا بكر الطرطوشى وتفقّه عنده ، وأبا محمد هبة الله بن أحمد الأكفانى ، وأبا الفضل بن الفرات الدمشقى .

ودخل بغـــداد ، وسمع بهـا من أبى الحسن المبارك بن عبد الجبار الصيرفى المعروف بابن الطيورى ، ومن أبى الحسن على بن أيوب البزار ، ومن أبى بكر بن طرخان ، ومن النقيب الشريف أبى الفوارس طراد بن محمد الزينبى ، وجعفر بن أحمد السراج ، وأبى الحسن ابن عبد القادر ، وأبى زكريا التبريزى ، وأبى المعالى ثابت بن بندار الحمامى .

وحجّ فى موسم سنة تسع وثمانين ، وسمع بمـكة من أبى على الحسين بن على الطبرى ، وغيرهم من العلماء والأدباء ، فدرس عندهم الفقه والأصول ، وقيّد الحديث ، واتسع فى الرواية، وأتقن مسائل الخلاف والأصول والأحكام على أئمة هذا الشأن من هؤلاء وغيرهم .

ثم صدر عن بغداد إلى الأندلس فأقام بالإسكندرية عند أبى بكر الطرشوشى ، فمات أبوه بها أول سنة ثلاث وتسعين .

ثم انصرف هو إلى الأندلس سنة خمس وتسعين[1] ، وقدم بلده إشبيلية بعلم كثير لم يأت به أحدٌ قبله ممن كانت له رحلةٌ إلى المشرق . وهو يذكر فى ثنايا هذا الكتاب بعض ما أفاد من هذه الرحلة[2] .

٤ ـ علمه وخلقـه :

وكان من أهل التفنن فى العلوم ، والاستبحار فيها، والجمع لها، متقدما فى المعارف كلها ،

(١) فى الوفيات : سنة ثلاث وتسعين . (٢) انظر الصفحات : ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٥٦ مثلا .

متمكنا فى أنواعها ، نافذا فى أحكامها ، حريصا على أدائها ونشرها ، ثاقب الذهن فى تمييز الصواب منها .

وكان يجمع إلى ذلك كله آدابَ الأخلاقِ مع حسن المعاشرة ، ولين الجانب ، وكثرة الاحتمال ، وكرم النفس ، وحسن العهد ، وثبات الود .

وسكن بلده ، وشُووِرَ فيه وسُمِع ، ودرس الفقه والأصول وجلس للوعظ والتفسير ، ورُحِل إليه للسماع .

٥ ـ كتبه وتصانيفه :

وله تصانيف كثيرة منها :

(١) أحكام القرآن (وهو هذا الكتاب).

(٢) كتاب المسالك فى شرح موطأ مالك .

(٣) القبس على موطأ مالك .

(٤) عارضة الأَحْوذِىّ على كتاب الترمذى .

(٥) القواصم والعواصم .

(٦) المحصول فى أصول الفقه .

(٧) سراج المريدين وسراج المهتدين .

(٨) كتاب المتوسط .

(٩) كتاب المشكلين .

(١٠) تأليف فى حديث أم زرع .

(١١) الناسخ والمنسوخ.

(١٢) تخليص التلخيص .

(١٣) القانون فى تفسير القرآن .

(١٤) أنوار الفجر فى تفسير القرآن . قال هو نفسه عنه ـ فى كتاب القبس : إنه ألفّه

فى عشرين سنة ، ثمانين ألف ورقة نحو ثمانين مجلدا ، وتفرّقت بأيدى الناس .

(١٥) ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين[1] .

٦ ـ توليته القضاء :

واستُقْضِى ببلده ، فنفع الله به أهلها لصرامته وشدته ونفوذ أحكامه ، وكانت له فى الظالمين سَورة مرهوبة ، وتُؤْثَر عنه فى قضائه أحكام تدل على عقله الراجح ، واطلاعه الواسع ، وإيمانه الراسخ ، تحدث هو عن هذه الفترة فى هذا الكتاب .

٧ ـ صرفه عن القضاء :

ثم صُرِف عن القضاء ، وأقبل على نشر العلم ، يبثّه بين الناس ، ويدرسُه لمن يطلبه .

وكان ـ رحمه الله ـ فصيحاً أديباً شاعراً ، واضحَ العبارة ، قوى الحجة ، سليم المنطق ، مليحَ المجلس .

٨ ـ تلاميـــذه :

وممن أخذ عنه فى اجتيازه لسبتة : القاضى أبو الفضل عياض ، ولقيه أيضاً بإشبيلية وبقرطبة ، فناوله وكتب عنه ، واستفاد منه .

٩ ـ وفاته :

وتوفى ـ رحمه الله ـ فى ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة مُنْصَرفه من مراكش وحُمل ميّتاً إلى مدينة فاس ، ودُفِن بها .

---

(١) يذكره هو فى هذا الكتاب .

ب — كتاب أحكام القرآن

هذا الكتاب من خير كتب ابن العربى ، وطريقته فى تأليفه أنه يأتى بآيات الأحكام مرتبةً فى كل سورة ، ثم يشرحها ، ويستخرج ما فيها من أحكام .

وهو يعتمد على اللغة ، وعلى الحديث ، وعلى ما كان من أفعال النبى وصحابته . ويوازن بين المذاهب ، ويؤيد رأيه بالحجة الدامغة ، والمنطق القويم ؛ فهو خَيْرُ مرجع فى هذا الفن ، اقتبس منه العلماء الأجلّاء ، واعتمدوا عليه فى تأييد حججهم ، بل إن بعضهم – مثل القرطبى – ينقل فقرات كاملة ، وينسبها إلى ابن العربى فى موضع الاحتجاج ، ويُكثر من ذلك حتى لا تكاد تخلو صفحة فى كتابه « الجامع لأحكام القرآن » من مِثْل ذلك .

وكان هذا الكتاب قد طُبع فى مصر بمطبعة السعادة ، ولكن تلك الطبعة كانت غير محقّقة ، وخالية من الضبط ، والترقيم ، والفهارس ، على أنها مع كل ذلك كانت أيضاً كثيرةَ التحريف والتصحيف . وحين صحّت نيتى على إخراج الكتاب بحثت عن أصوله الخطية ، فوجدت بدار الكتب منها ثلاثة .

وسألت القائمين على المكتبة الأزهرية والجامعة العربية ، فلم أجد عندهم نسخاً خطية غيرها لهذا الكتاب .

وصف هذه النسخ :

ا — النسخة الأولى :

هذه المخطوطة فى ثلاثة مجلدات :

الأول – من أول الفاتحة إلى الآية[1]: «ولا تَنْكِحُوا ما نكح آباؤكم مِنَ النساء» .

وقد فُرغ من كتابته سنة ٧٣٦ هـ . وفى آخر هذا المجلد :

« ووافق الفراغ من نسخه فى العشرين من شهر شعبان من شهور سنة ست وثلاثين وسبعمائة . والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

(١) سورة النساء ، آية ٢١ .

نقل عن نسخة عبد الله بن هبة الله بن إسماعيل المالكى عفا الله عنه » .

وهو فى ١٣٣ ورقة .

الثانى ـ من الآية الثانية والعشرين ـ قوله تعالى[١] : « إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » إلى الآية الحادية عشرة ـ قوله تعالى[٢] : « وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ » .

وعدد أوراقه تسعون ورقة .

وقد كتب على الصفحة الأولى منه : « من دشت المؤيد » .

الثالث ـ من الآية ـ قوله تعالى[٣] : « إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ » إلى الآية الثالثة ـ قوله تعالى[٤] : « فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ » .

وعدد أوراقه ١٦٠ ورقة .

وهذه النسخةُ فيها تحريف قليل ، وخَرم فى بعض المواضع ، وخطّها واضح ، وبها ضبط قليل ، وعلى هامشها بيان لمسائل الأحكام ، وقد رمزنا إليها بالحرف (م) ، وهى بدار الكتب برقم ٣٢٤ .

٢ ـ النسخة الثانية :

فى مجلد واحد ، تبدأ بقوله تعالى[٥] : « فَاتِّبَاعٌ بِالمعروفِ وأداءٌ إليه بإحسان » .

وتنتهى بالآية الحادية والستين ـ قوله تعالى[٦] : « يستفتونكَ قل اللهُ يفتيكم فى الكلالة » . وفى آخرها :

« ووافق الفراغ من نسخه ليلة الثالث والعشرين من شهر رمضان المعظم قَدْرُهُ سنة خمس وثمانين وسبعمائة على يد العبد الفقير الحقير الذليل الراجى عَفْوَ ربه محمد بن وزير ابن يوسف المالكى ، غفر الله له ولوالديه ، ولمن دعا له بالمغفرة والرحمة ولجميع المسلمين . وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين ، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الطاهرين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

---

(١) سورة التوبة ، آية ٣٩ (٢) سورة النور ، آية ٢٢ (٣) سورة الشعراء ، آية ٨٩

(٤) سورة الشرح ، آية ٧ (٥) سورة البقرة ، من آية ١٧٨ (٦) سورة النساء ، آية ١٧٦

وعدد أوراقها ١٤٥ ، وعلى هامشها بعض تقييدات تدل على صحتها ، وخطها قديم ، وهى خالية من الضبط إلا قليلا ، وهى التى رمزنا إليها بالحرف (ل) ، وهى بدار الكتب برقم ٢٢ .

٣ ـ النسخة الثالثة :

وهى الجزء الرابع من نسخة مقابلة ، ومصححة ، ومضبوطة ، وكتب فى آخرها : « بلغ نسخا ومقابلة ، والحمد لله وحده فى منتصف شهر رجب الفرد من سنة سبع عشرة وستمائة » . وعدد أوراقها ٢٣١ ورقة ، وخطها دقيق ، وقد كتب على صفحته الأولى : « ملكه بفضل ربه وكرمه محمد محمود بن التلاميذ التُّرْكزى ، ثم وقفه على عصبته وأهل العلم كسائر كتبه وقفاً مؤبداً ، وهبه مالكه واقفه محمد محمود سنة ١٣١٥ » . وهى أصح النسخ جميعاً ، وقد رمزنا إليها بالحرف (ش) ، وهى بدار الكتب برقم ٢ ش .

* * *

وكانت هذه النسخ خير معين لى على إخراج هذا الكتاب ، إلا أنها كانت أحيانا غير واضحة المعالم ، أو محرفة ، ولهذا كنت أبحث فى الكتب التى نقلت عنه ، وأرجع إلى الأمهات التى تبحث فى مثل موضوعه ، محاولا حلّ المشكل ، وتوضيح الغامض .

وخير الكتب التى ساعدت على ذلك : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، وأحكام القرآن للجصاص ، وكتب الحديث : صحيح مسلم ، وابن ماجة ، والموطأ وغيرها .

ورأيت فى هذه الطبعة أن أكتب الآيات التى ساقها فى السورة داخل قوسين ﴿ . . . ﴾ أما الآيات التى يأتى بها المؤلف من غير السورة ـ للاستدلال أو للربط ـ فتكتب بين علامتين « . . . » وقصدت من ذلك إلى التمييز بين الآيات التى يدور حولها البحث ، والآيات التى سيقت لتأييد الأصل وتوثيقه .

أما الأحاديثُ التى ساقها المؤلف فى ثنايا كتابه فهى كثيرة متناثرة فى الكتاب ، وقد خرّجت الكثير منها ، وأشرت فى هوامش الكتاب إلى مراجعها من كتب الحديث.

وكان لابد من شرح الغريب من الكلمات والعبارات ، ليسهل على القارئ الفهم ، ويتابع البحث ؛ ولهذا شرحت كثيراً من الغريب ، راجعاً في ذلك إلى المعجمات وكتب الغريب .

أما الشعر فقد نسبتُ غير المنسوب منه ، وحققته بالرجوع إلى الدواوين وكتب الأدب .

هذا ، وقد وضعت للكتاب فهارس حديثه تعين على البحث ، وتساعد على الرجوع إلى آياته ومسائل الأحكام فيه ، وهي كثيرة منوعة ، لا غنى للناظر في مثل هذا الكتاب عنها .

والله أسأل أن يجنبنا الزلل ، ويوفّقنا إلى ما فيه نفع الدين والعربية ، ويسدد خطانا ، إنه سميع مجيب .

مصر الجديدة في : غرة رمضان سنة ١٣٧٨ هـ
مارس سنة ١٩٥٩ م

علي محمد البجاوي

تقديم الطبعة الثانية

في تقديمي للطبعة الأولى عرضتُ لموضوع الكتاب ، وأسلوبه ، وترجمت لمؤلفه ابن العربي ، وكتبت عن نسخة ، وشرحت منهج العمل في تحقيقه .

وأقبل عليه الباحثون في أصول الأحكام ، والراغبون في معرفة أسرار القرآن الكريم إقبالا عظيما ، فنفدت نسخه في زمن يسير .

وهأنذا أقدم طبعته الجديدة ، وقد حرصت على أن أزيد في ضبطها حتى يكون الكتاب موردا سهلا لكل من يرغب في الإفادة منه ، ولو كان غير متعمق في دراسة اللغة .

كما عُنيت فيها أكثر بتخريج الأحاديث ، والإشارة إلى مواضعها من كتب السنة ، ليسهل مراجعة الأحكام في مظانّها من المصدر الثاني للشريعة الإسلامية .

كما رأيت أن أضيف إلى فهارسه الفنية ، وبخاصة فهارس الأحكام ، ليكون الرجوع إليها سهلا ميسورا .

هذا إلى زيادة فى ضبطٍ للأعلام ، وشرحٍ للغامض من الألفاظ ، وتوضيح للإشارات التاريخية التى ترد فى ثنايا الكتاب .

والله الموفق المعين .

مصر الجديدة فى : المحرم سنة ١٣٨٧ هـ
مايو سنة ١٩٦٧ م

علي محمد البجاوي

هذه الطبعة الجديدة

وهذه هى الطبعة الثالثة من الكتاب ، نقدمها للقراء ، بعد أن نفدت طبعته الثانية ، وأقبل الباحثون على اقتنائه إقبالا فاق كل تقدير .

وهأنذا أقدم هذه الطبعة الجديدة ، وأبذل فيها جهدا جديدا فى الضبط ، والشرح ، والتحقيق ، راجيا أن يكون ذلك كِفاءً لما لقيه الكتاب من تقدير الباحثين وإقبالهم .

والله أرجو أن يهدينا إلى أقوم سبيل ، ويوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه .

مصر الجديدة فى : رمضان ١٣٩٢هـ
أكتوبر ١٩٧٢ م

علي محمد البجاوي

مُقَدِّمَة

(بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَوْنُكَ اللَّهُمَّ برحمتك.

قَالَ الفقيه الحافظ الإِمَامُ القَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ العَرَبِيِّ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ:

ذِكْرُ اللّٰهِ تعالى مُقدَّم على كلِّ أمرٍ ذي بالٍ، ومَنْ لَمْ يُطِعِ الله سبحانه فَعُمْرُهُ عَلَيْهِ وَبَالٌ، فَحَقٌّ على كُلِّ مُتَعَاطِي أَمْرٍ أنْ يَجْعَلَهُ مُفْتَتَحَهُ ومُخْتَتَمَهُ، عسى الله أن يسامحه فيما اجْتَرَمَهُ، فما عَمِلَ ابنُ آدم منْ عَمَلٍ أنجى له من عذاب الله مِن ذِكر الله عزَّ وجلَّ، ولو كُنَّا مُفِيضِينَ في غَيْرِ الباب الذي إليه تَصَدَّيْنَا، وإيّاه انتحَيْنا، لالتزمناه في كلِّ فَصْلٍ، وأَعْدَدْنَاهُ ذَخِيرَةً لِيَوْمِ الفَصْلِ، وَلَكِنَّا ـ بِعَوْنِ الله وَتَأْيِيدِهِ وتَوْفِيقِهِ وتَسْدِيدِهِ ـ في كِتَابِهِ نَتكَلَّمُ، وبِذِكْرِهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ نَبْدَأُ ونختمُ، ومتناولنا القولُ في جُمَلٍ مِنْ عُلومِ القُرْآنِ، إذ كانتْ عُلُومُهُ لا تُحصَى، ومَعَارِفُهُ ـ كما سبقَ بيانُه مِنِّي ـ لا تُستَقْصَى، وعلىٰ الخبير بها سقطتَ، فإنّا جَعَلْنَاهُ أيّام طَلَبِنا غَرَضَنا الأَظْهَرُ، وَمَقْصدَنا الأَكْبَرُ؛ لأَنَّهُ الأولُ في المعلوماتِ، والآخرُ في المبادئ مِنَ المعارِفِ والغاياتِ.

وَقَدِ انْتَحَى العُلَمَاءُ هَذا الغَرَضَ الَّذِي نَحْنُ فيه، فَآخِذٌ بحظٍّ ومُقَصِّرٌ في آخَرَ، وَرَبُّنَا تَعَالى يَعْلَمُ المُسْتَقْدِمَ والمُسْتَأْخِرَ، فالعِلْمُ مَقْسُومٌ، كَمَا أَنَّ الرِّزْقَ مَحْتُومٌ، وَهُوَ منه.

وَقَدْ نَجَز القولُ في القِسْمِ الأَوَّلِ مِنْ عُلُومِ القُرْآنِ وهو التَّوْحِيد، وفي القِسْمِ الثاني وهو النَّاسِخُ والمنسُوخُ، على وجهٍ فيه إقناعٌ بَلْ غايةٌ لمن أَنْصَفَ، وَكِفَايَةٌ بَلْ سَعَةٌ لمن سَلَّمَ للحقِّ واعْتَرَفَ، فتعيَّن الاعتناءُ الآن بالقِسْمِ الثَّالِثِ، وهو القولُ في أحكامِ أَفْعَالِ المكلّفين الشَّرْعِيَّةِ، وهو بَابٌ قَرَعَهُ جماعةٌ فما وَلَجُوا، وأغاروا فيه على صاحبه فَبَحَثُوا مِنْهُ مَا بحثوا واسْتَخْرَجُوا، والفضْلُ للمتقدِّمِ، ولم يؤلِّفْ في البابِ

أحدٌ كِتَابًا فيه احْتِفَالٌ إلا مُحَمَّدَ بن جَرِير)[1] الطَّبَرِيَّ شَيْخَ الدِّينِ، فَجَاءَ فِيهِ بِالعَجَبِ العُجَابِ، وَنَثَرَ فِيهِ لُبَابَ الأَلْبَابِ[2]، وَفَتَحَ لِكُلِّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ إِلىٰ مَعَارِفِهِ البَابَ؛ فَكُلُّ أَحَدٍ غَرَفَ مِنْهُ عَلَى قَدْرِ إِنَائِهِ، وَمَا نَقَصَتْ قَطْرَةٌ مِنْ مَائِهِ، وَأَعْظَمُ مَنِ انْتَقَى مِنْهُ الأَحْكَامَ بَصِيرَةً: القَاضِي أَبُو إِسْحَاقَ، فَاسْتَخْرَجَ دُرَرَهَا، وَاسْتَحْلَبَ دِرَرَهَا، وَهو وإِنْ كَانَ قَدْ غَيَّرَ أَسَانِيدَهَا فقَدْ رَبَطَ مَعَاقِدَهَا، وَلَمْ يَأْتِ بَعْدَهُمَا مَنْ يَلْحَقُ حَدَّهُمَا.

وَلَمَّا مَنَّ اللهُ سُبْحَانَهُ بِالاسْتِبْصَارِ في اسْتِثَارَةِ العُلُومِ مِن الكِتَابِ العَزِيزِ ـ حَسْبَمَا مَهَّدَتْهُ لنا المَشْيَخَةُ الَّذِينَ لَقِينَا ـ نَظَرْنَاهَا مِنْ ذَلِكَ المَطْرَحِ، ثُمَّ عَرَضْنَاهَا عَلَى مَا جَلَبَهُ العُلَمَاءُ، وَسَبَرْنَاهَا بِمِعْيَارِ الأَشْيَاخِ، فَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ النَّظَرَان أَثْبَتْنَاهُ، وَمَا تَعَارَضَا فِيهِ شَجَرْنَاهُ وَشَحَذْنَاهُ، حَتَّى خَلُصَ نُضَارُهُ، وَرَقَّ غِرَارُهُ.

فَنَذْكُرُ الآيَةَ، ثُمَّ نَعْطِفُ عَلَى كَلِمَاتِهَا بَلْ حُرُوفِهَا، فَنَأْخُذُ مَعْرِفَتَهَا مُفْرَدَةً، ثُمَّ نُرَكِّبُهَا عَلَى أَخَوَاتِهَا مُضَافَةً، وَنَلْحَظُ[3] في ذَلِكَ قِسْمَ البَلاغَةِ، وَنتحرّزُ عَن المُنَاقَضَةِ في الأَحْكَامِ وَالمُعَارَضَةِ، وَنَحْتَاطُ عَلَى جَانِبِ اللُّغَةِ، وَنُقَابِلُ ما في القُرْآنِ بِمَا وَرَد في السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَنَتَحَرَّى[4] وَجْهَ الجَمْعِ؛ إِذِ الكُلُّ مِنْ عِنْدِ اللهِ عزَّ وجلّ، وَإِنَّمَا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وَنُعَقِّبُ عَلَى ذَلِكَ بِتَوَابِعَ ووظائفَ لا بُدَّ في تَحْصِيلِ العِلْمِ بِهَا مِنْهَا، حِرْصًا بأَنْ يَأْتِيَ القَوْلُ مُسْتَقِلاًّ بِنَفْسِهِ، إلاَّ أَنْ يَخْرُجَ عَنِ البَابِ فَنُحِيلَ عَلَيْهِ في مَوْضِعِهِ، مؤثرين للاختصار المفيد للاستيفاء، مُجَانِبِينَ لِلتَّقْصِيرِ وَالإِكْثَارِ، وَبِسُنَّةِ الله ورَسُولِهِ نَقْتَدِي، وإيَّاه سبحانه نَسْتَهْدِي، فَمَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ المُهْتَدِي لا رَبَّ غَيْرُهُ.

1) أورد هذه الفقرة المفقودة من المطبوع السليماني في مقدمة تحقيقه للمسالك 101/1 و102.

2) ورد النص عند السليماني في مقدمة المسالك: ونشر فيه لب الألباب. وفي الأصلين ونَثَر فيه لبّ الألباب. وهو الصواب

3) في التركية: نحفظ.

4) في التركية: ونختار.